CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG-RI/2/2
16 May 2007

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة

بالتنوع البيولوجي

الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية
المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية
الاجتماع الثاني
اليونسكو، باريس، 9-13 يوليو/تموز 2007
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

حالة تنفيذ الغايتين 2 و 3 من الخطة الاستراتيجية مع التركيز على تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتوفير الموارد المالية عرض عام

مذكرة من الأمين التنفيذي

ملخص

قرر مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن، أن ينظر، في اجتماعه التاسع، في الاستعراض المتعمق للغايتين 2 و 3 من الخطة الاستراتيجية، وطلب من الفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ أن يعد للاستعراض المتعمق مع التركيز بصفة خاصة على: حالة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتحديثها؛ ومدى تعميم اعتبارات التنوع البيولوجي بفاعلية وفقا للمادة 6(ب) من الاتفاقية؛ وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛ وتوفير الموارد المالية، وبناء القدرات، والحصول على التكنولوجيا ونقلها والتعاون التكنولوجي.

تقدم الوثيقة الحالية عرضا عاما عن حالة تنفيذ الغايتين 2 و 3 من الخطة الاستراتيجية[1] لمساعدة الفريق العامل في مهمته. وفيما يلي الاستنتاجات الرئيسية:

(أ) انتهى 147 طرفا (77 في المئة) لاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي أو ما يعادلها من صكوك. وأبلغ 24 طرفا الأمانة بأنهم يعدون استراتيجياتهم وخطط عملهم الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ولم يعد 19 طرفا هذه الاستراتيجيات والخطط أو شرعوا في إعدادها، أو لم يبلغوا الأمانة بأنهم قاموا بذلك (انظر المرفق بالمذكرة الحالية)؛

(ب) نقح 11 طرفا الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ويقوم 11 طرفا آخر باستعراضات في الوقت الراهن. وتهدف الاستعراضات إلى تحديد التحديات الجديدة والتصدي لها والاستجابة للإرشادات

* UNEP/CBD/WG-RI/2/1

[1] باستثناء الأهداف الاستراتيجية المتعلقة ببروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية.

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

الحديثة التي أصدرها مؤتمر الأطراف. وتقوم بعض الأطراف بوضع استراتيجيات و/أو خطط عمل تتعلق بالتنوع البيولوجي على المستوى دون الوطني؛

(ج) كانت المشاورات مع أصحاب المصلحة جزءا رئيسيا في عملية إعداد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. غير أن مدى إشراك أصحاب المصلحة غالبا ما كان غير ملائم لضمان الملكية الفعالة لهذه الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية أو لضمان تعميم التنوع البيولوجي خارج المجتمع البيئي؛

(د) بينما تشمل معظم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي غايات وأهدافا، إلا أن قليلا من هذه الغايات والأهداف كمّي والقليل منها يستجيب مباشرة لهدف التنوع البيولوجي لعام 2010 أو الأهداف الأخرى التي وضعتها الاتفاقية. ويرجع ذلك جزئيا إلى حقيقة إن معظم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وضعت قبل تحديد الأهداف من جانب اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(هـ) بالمثل، لا توجد إشارة إلى نهج النظام الإيكولوجي في معظم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ولا تحتوي في معظمها على إشارة إلى جميع برامج العمل والقضايا المواضيعية ذات الصلة باتفاقية التنوع البيولوجي؛

(و) تشمل معظم الاستراتيجيات والخطط خطط أعمال. غير أنها تميل في الغالب إلى التركيز على المشاريع بدلا من القضايا الأساسية التي يجب معالجتها لتحقيق أهداف الاتفاقية. والقليل منها يحدد موارد التمويل المحلي؛

(ز) يفتقر الكثير من الاستراتيجيات والخطط إلى وجود برامج اتصالات فعالة؛

(ح) تبلغ معظم البلدان عن جهودها في تعميم التنوع البيولوجي في السياسات القطاعية والمشتركة بين القطاعات، والخطط والبرامج. ومن المرجح أن يكون ذلك أكثر فاعلية في بعض القطاعات (مثل الغابات والسياحة) عن غيرها. ويبدو التعميم ضعيفا بصفة عامة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر وعمليات التخطيط الأوسع؛

(ط) حددت معظم البلدان أولويات لتنفيذ استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ولكن قلة منها أشارت في تقاريرها الوطنية إلى تنفيذها أو إلى أي مدى تم تنفيذها. وقد يكون لدى بعض البلدان تقارير شاملة عن التنفيذ ولكنها لم تقدم هذه التقارير إلى الأمانة بطريقة منتظمة؛

(ي) أبلغت الأطراف أن أكثر العقبات التي تواجه تنفيذ الاتفاقية شيوعا هي "نقص الموارد المالية والبشرية والتقنية" و "نقص التدابير الاقتصادية الحافزة". وقد أبلغت الأطراف أن أكثر الأحكام التي تعاني من نقص الموارد هي المواد 7، 12، 8(ح) و 8(أ-هـ)؛

(ك) بينما أشارت كل البلدان تقريبا إلى أنها قدمت مساندة مالية أو حوافز مالية للأنشطة الوطنية التي تعتزم تحقيق أهداف الاتفاقية، إلا أن تخفيضات الميزانية تشكل مشكلة خطيرة في بعض البلدان. وهناك أمثلة كثيرة على المساهمات الخاصة والموارد المحققة من تدابير إدرار الإيرادات، ولكن الموارد تعتبر في العادة ضئيلة على المستويين الوطني والدولي؛

(ل) بدأت بلدان عدة في إدخال آليات مالية إبتكارية مثل مدفوعات لخدمات النظام الإيكولوجي، غير أنها بصفة عامة، لم ينتج عنها شيء في إدرار التمويل المستدام. وقد اعتمد حوالي ثلث البلدان التي قدمت تقاريرها حالة الإعفاء من الضريبة للمنح المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

(م) لا يوجد في معظم البلدان عملية لرصد المساندة المالية في أراضيها، وقد أجرى خُمس البلدان المقدمة للتقارير استعراضا لكيفية مساندة ميزانياتها الوطنية (بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية) لأنشطة التنوع البيولوجي الوطنية؛

(ن) وفقا لبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، قدم حوالي 9 بلايين دولار أمريكي من منح المساعدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي في الفترة 1998-2005. ولا يمكن التعرف على اتجاهات واضحة طويلة الأجل بالنسبة للمساعدات الثنائية؛

(س) بالرغم من الإبلاغ عن نتائج إيجابية لأنشطة محددة، فإن نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي في إطار الاتفاقية يبدو في العادة محدودا جدا؛

(ع) أحرز عموما تقدم ملحوظ بالنسبة لتبادل المعلومات والتعاون العلمي والتقني. غير أن الدور الشامل لآلية غرفة تبادل المعلومات لمساندة هذا التعاون ينبغي شرحه بمزيد من التفصيل. وأعد حوالي نصف الأطراف آلية وطنية لتبادل المعلومات؛

(ف) يمكن النظر في التقدم العام في تنفيذ الغايتين 2 و 3 من الخطة الاستراتيجية على النحو التالي:

(1) مُرض، ولكنة غير كامل بالنسبة للهدفين الاستراتيجيين 2-5 (التعاون العلمي والتقني) و 3-1 (إعداد استراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي)؛

(2) غير مُرض بالنسبة للأهداف الاستراتيجية 2-1 و 2-2 (الموارد) و 3-3 (التعميم)؛

(3) البيانات الخاصة بالهدف الاستراتيجي 3-4 (تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي) غير كافية لتقييم التقدم المحرز على نحو موثوق.

(ص) توجد فرص على المستوى الوطني لزيادة فاعلية إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (من خلال أنشطة نقاط الاتصال الوطنية والوكالات المسؤولة عن تنفيذ هذه الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية) وعلى مستوى الاتفاقية (من خلال الإرشادات التي أصدرها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ومساندة الأمانة والمنظمات الدولية الشريكة). وقد حددت هذه الفرص في الضميمة للوثيقة الحالية (UNEP/CBD/WGRI/2/2/Add.1)، والتي اقترحت أيضا بعض التوصيات.

أولا - مقدمة ومعلومات أساسية

ألف - شروط التكليف ومدى المذكرة

1- اعتمد مؤتمر الأطراف في عام 2002، الخطة الاستراتيجية (المقرر 26/6)، التي تلزم الأطراف بتنفيذ أهداف الاتفاقية على نحو أكثر فاعلية واتساقا، من أجل تحقيق خفض محسوس بحلول عام 2010 في المعدل الحالي لضياع التنوع البيولوجي على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية. وتتضمن الخطة الاستراتيجية أربع غايات، هي:

- *الغاية 1*: أن تؤدي الاتفاقية دورها القيادي في قضايا التنوع البيولوجي الدولي.
- *الغاية 2* : أن تتوافر للأطراف قدرات أفضل، مالية وبشرية وعلمية وتقنية وتكنولوجية، لتنفيذ الاتفاقية.
- *الغاية 3*: أن تشكل استراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال التنوع البيولوجي، وإدماج شواغل التنوع البيولوجي في القطاعات ذات الصلة، إطارا فعالا لتنفيذ أهداف الاتفاقية.
- *الغاية 4*: تحقيق تفهم أفضل لأهمية التنوع البيولوجي والاتفاقية، مما يؤدي إلى مشاركة أوسع نطاقا في التنفيذ بين صفوف المجتمع.

2- في اجتماعه الأول المنعقد في سبتمبر/أيلول 2005، نظر الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية في التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، وخلص إلى أن هناك تقدما ضئيلا نحو بلوغ الغاية 2 – وأن ذلك ما زال يشكل عقبة رئيسية أمام التنفيذ – وأن التقدم المحرز نحو بلوغ الغاية 3 ضعيف هو الآخر.

3- مع ملاحظة هذا التقدم البطيء، قرر مؤتمر الأطراف إجراء استعراض متعمق لتنفيذ الغايتين 2 و 3 من الخطة الاستراتيجية.

4- تتضمن كل غاية من الخطة الاستراتيجية عددا من الأهداف الاستراتيجية. وتستعرض الأقسام التالية من هذه المذكرة مدى التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف، ابتداء من أهداف الغاية 3 واستمرارا إلى أهداف الغاية 2. وينبغي ملاحظة أن الأهداف الاستراتيجية 2-3 و 2-4 و3-2، التي تتعلق ببروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية، لا ينظر فيها في المذكرة الحالية.

5- المذكرة الحالية تكملها الوثائق الإضافية التالية:

- موجز وتحليل العقبات التي تعترض تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والدروس المستفادة من الاستعراض، ومدى فاعلية أدوات السياسة والأولويات الاستراتيجية للعمل (UNEP/CBD/WG-RI/2/2/Add.1)؛
- إرشادات لوضع وتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/WG-RI/2/3)؛
- خيارات ومشروع استراتيجية لحشد الموارد لمساندة بلوغ أهداف الاتفاقية، بما في ذلك الآليات المالية الابتكارية (UNEP/CBD/WG-RI/2/4)؛
- موجز محدث عن المعلومات الواردة في التقارير الوطنية الثالثة (UNEP/CBD/WG-RI/2/INF/1)؛
- استعراض توافر الموارد المالية (UNEP/CBD/WG-RI/2/INF/4)؛

- حالة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتجميع للردود المستلمة من الأطراف (UNEP/CBD/WG-RI/2/INF/7)؛
- الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي: تحليل تجميعي للاستعراضات السابقة (UNEP/CBD/WG-RI/2/INF/9)؛
- استعراض الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتعميم التنوع البيولوجي وتنفيذ الاتفاقية: مصادر المعلومات (UNEP/CBD/WG-RI/2/INF/10).

باء - مصادر المعلومات

6- عملا بالمقرر 8/8، قام الأمين التنفيذي بتجميع وتحليل المعلومات الواردة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والتقارير الوطنية الثالثة، والمعلومات الأخرى المقدمة من الأطراف استجابة للدعوة الواردة في المقرر 8/8 إلى تقديم تقارير منقحة عن حالة هذه الاستراتيجيات وخطط العمل، والعقبات التي تواجه التنفيذ، والاستعراضات الوطنية للتنفيذ وتوافر الموارد. وراجعت الأمانة أيضا الدراسات الأكاديمية والتقارير التي أعدها مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة. وتشمل الأخيرة تقييمات للمساندة المقدمة من مرفق البيئة العالمية للأنشطة التمكينية، والقدرة الوطنية الذاتية على إعداد تقارير التقييم وتحليلات القضايا المرتبطة بالبيئة والواردة في استراتيجيات الحد من الفقر واستراتيجيات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وترد قائمة كاملة لمصادر المعلومات في الوثيقة الإعلامية (UNEP/CBD/WGRI/2/INF/10).

7- استلمت الأمانة التقارير الوطنية الثالثة من 127 طرفا بحلول نهاية أبريل/نيسان 2007. وتقدم التقارير الوطنية الثالثة معلومات جيدة عن العقبات التي تواجه التنفيذ (وهي موجزة أساسا في الوثيقة UNEP/CBD/WGRI/2/2/add.1)، ولكنها تقدم معلومات قليلة عن تنفيذ استراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

8- استجاب 23 طرفا لطلب الأمين العام في مايو/أيار 2006 بشأن تقديم الإسهامات الطوعية، أو لرسالة تذكّر بالإخطار المرسل في يناير/كانون الثاني 2007. وقدم 12 طرفا منها ردودا أكثر تفصيلا في الوثيقة الموزعة بشأن تجميع الردود المستلمة (UNEP/CBD/WG-RI/2/INF/7). واتبعت خمسة ردود فقط الخطوط التوجيهية.

9- قدمت مختلف التقارير من مرفق البيئة العالمية عرضا عاما جيدا عن حالة إعداد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في هذه البلدان التي تلقت مساندة من مرفق البيئة العالمية للأنشطة التمكينية. غير أن بعض هذه التقارير تعتبر الآن قديمة بعض الشيء وبالتالي لا تعكس الحالة القائمة بالكامل.

10- توقع المقرر 8/8 عقد الاجتماعات الإقليمية أو دون الإقليمية لاستعراض إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وذلك قبل اجتماع الفريق العامل. غير أنه بسبب الحاجة إلى عقد اجتماع الفريق العامل فورا بعد الاجتماع الثاني عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، لم يكن ذلك ممكنا. ومن المتوقع تجميع معلومات إضافية محدثة من خلال ورش العمل الإقليمية أو دون الإقليمية المخطط تنظيمها في عامي 2007-2008، شريطة توافر الموارد المالية اللازمة.

ثانيا: استعراض التقدم نحو بلوغ الهدف الاستراتيجي 3-1
(إعداد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي)

11- ينص الهدف 3-1 من الخطة الاستراتيجية على أن: يصبح لدى كل طرف من الأطراف استراتيجيات وخطط وبرامج وطنية فعالة، مؤهلة لتوفير الإطار الوطني اللازم لتنفيذ أهداف الاتفاقية الثلاثة.

12- يعكس ذلك الجزء الأول من المادة 6 من الاتفاقية التي تنص على:

"على كل طرف متعاقد أن يقوم، حسب أوضاعه وقدراته الخاصة بوضع استراتيجيات أو خطط أو برامج وطنية لصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار (المستدام)، أو القيام، تحقيقا لهذا الغرض، بتعديل الاستراتيجيات أو الخطط أو البرامج القائمة بحيث تعكس، ضمن جملة أمور، التدابير المحددة في هذه الاتفاقية والتي تكون ذات صلة بالطرف المتعاقد المعني".

ألف - حالة إعداد وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

13- حتى أبريل/نيسان 2007، قدم 147 طرفا من الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية (77 في المئة من مجموع الأطراف) استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية النهائية[2] إلى الأمانة أو أشارت في تقاريرها الوطنية الثالثة إلى إتمام هذه الاستراتيجيات وخطط العمل. وقدم 34 طرفا إضافيا (18 في المئة من مجموع الأطراف) نسخة مؤقتة أو أولية من هذه الاستراتيجيات والخطط، أو أشارت في تقاريرها الوطنية إلى أن هذه الاستراتيجيات وخطط العمل ما زالت قيد الإعداد، أو أبلغت الأمانة بذلك (انظر المرفق بالمذكرة الحالية والرسم البياني رقم 1).

14- كتبت الأمانة إلى جميع الأطراف التي لم تقدم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية، لتذكيرها بمتطلبات المادة 6 من الاتفاقية. وأرسلت خطابات أو إخطارات في يناير/كانون الثاني 2006 ومايو/أيار 2006 ويناير/كانون الثاني 2007.

15- لم يعد 19 طرفا (10 في المئة من مجموع الأطراف) استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي أو شرعت في عملية إعدادها، أو لم تبلغ الأمانة بأنها تقوم بذلك، بالرغم من أن الأمانة أرسلت تذكيرات بهذا الشأن. وأصبح اثنان منها (الجبل الأسود وتيمور الشرقية) طرفين خلال السنتين الأخيرتين فقط. والأطراف الأخرى هي: أفغانستان، البحرين، جزر كوك، قبرص، غينيا الاستوائية، هايتي، الكويت، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، لكسمبورغ، ناورو، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، سان كيتس ونيفيس، سان مارينو، تونغا، والأمارات العربية المتحدة

الرسم البياني رقم 1 - عدد الأطراف (- - -) وعدد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي تم إعدادها

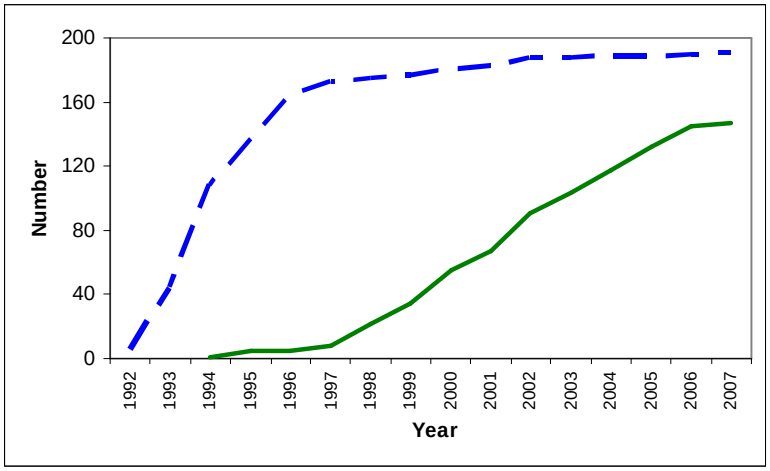

[2] تتضمن الإشارة إلى "الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي" في المذكرة الحالية أيضا الصكوك المعادلة التي أعدتها الأطراف بما يتمشى مع المادة 6 من الاتفاقية.

16- أبلغ 11 طرفا الأمانة بأنها قامت بتنقيح استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي: أستراليا، بوتان، فنلندا، اندونيسيا، اليابان، المغرب، هولندا، الفلبين، السويد، تايلند، والمملكة المتحدة.[3] وأشار 11 طرفا آخر إلى أنها تقوم الآن بتنقيح هذه الاستراتيجيات والخطط: أستراليا، جزر البهاما، الصين، كوبا، استونيا، الجماعة الأوروبية، الهند، لبنان، رومانيا، أسبانيا، وتونس.

17- بالإضافة إلى ذلك، تقوم بعض الأطراف الأخرى حاليا بتحديث خطط العمل المتعلقة بالتنوع البيولوجي أو عناصر أخرى ضمن استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. فعلى سبيل المثال، أعدت البرازيل مجموعة من الأهداف الوطنية لعام 2010 وقامت بتحديث مجالات الأولوية للحفظ لديها. ومع ذلك، يبدو أن معظم الأطراف لم تجر تحديثا لاستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

18- أجرت عدة بلدان (مثل النمسا، بولندا، فنلندا، سانت لوسيا، والبرازيل) استعراضات أو تقييمات لاستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي مما أدى في العادة إلى إدخال تعديل أو تنقيح عليها.

19- ينبغي إجراء تحديث دوري للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وفقا للمقـرر 27/6(أ)، الفقرة 2(د). وفي الواقع، ينبغي أن يكون تخطيط التنوع البيولوجي عملية دورية حسبما أبرزت الخطوط التوجيهية المتاحة في إعداد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية (انظر الوثيقة UNEP/CBD/WGRI/1/Inf/8). وذكرت بعض الأطراف التي قامت بتحديث أو استعراض هذه الاستراتيجيات والخطط بأن عملية التحديث صممت لتحديد الاحتياجات والأولويات الجديدة والناشئة، وضمان تعديل هذه الاستراتيجيات والخطط لتتكيف مع التطورات والمتطلبات الجديدة. وأشار بعض الأطراف إلى أن الغرض من تحديث الاستراتيجية كان إدراج المقررات وبرامج العمل الجديدة التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية. ولاحظت المكسيك أيضا أن الاستراتيجية الجديدة يجب أن تكون وثيقة السياسية الرئيسية لتعميم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات ذات الصلة. ويسند هذا البلد تحديث استراتيجيته الوطنية إلى الدروس المستفادة من حالة استراتيجيات التنوع البيولوجي بالإضافة إلى دراسة قطرية جديدة، والتي تتبع منهجية تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية، وتركز على حالة خدمات وسلع النظام الإيكولوجي ومساهمتها في رفاهية الإنسان والرفاه الاجتماعي.

20- في بعض الأطراف، أعدت استراتيجيات وخطط عمل دون وطنية للتنوع البيولوجي، أو أنها قيد الإعداد. وبالإضافة إلى المكسيك، ينطبق ذلك على كندا، الهند، باكستان والمملكة المتحدة. ومع ملاحظة تنوعها البيولوجي والثقافي، أكدت المكسيك أنها تحتاج إلى "إنزال" استراتيجيات التنوع البيولوجي إلى المستوى الوطني والمستوى المحلي.

باء - عملية إعداد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

21- ثمة اعتراف واسع النطاق بالحاجة إلى إشراك أصحاب المصلحة في إعداد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وانعكس ذلك في إرشادات مؤتمر الأطراف (المقرر 27/6 (أ)، الفقرة 2(هـ)). وكانت المشاورات مع أصحاب المصلحة جزءا رئيسيا من إعداد الاستراتيجيات والخطط التي تمول من خلال الأنشطة التمكينية لمرفق البيئة العالمية. غير أن التحدي المتكرر الذي حدده مبدئيا مرفق البيئة العالمية في تقييمه لسنة 1999 هو أن أغلبية أصحاب المصلحة المشتركين في إعداد هذه الاستراتيجيات والخطط (ويمكن الآن إضافة عمليات استعراضها وتحديثها) هم من الفاعلين بدون صلاحيات ضرورية لمعالجة كثير من القضايا المحددة في خطة العمل، مما يحد من فاعلية جهود التعميم.

---

[3] تم تكملة خطة العمل المتعلقة بالتنوع البيولوجي السابقة في المملكة المتحدة بالاستراتيجيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي لإنجلترا، وويلز، واسكتلندا وايرلندا الشمالية، على التوالي.

22- خلصت دراسة مرفق البيئة العالمية أيضا إلى وجود نقص في بلدان عديدة في إشراك المجتمعات المحلية والمجموعات الأصلية أو القطاع الخاص، وعدم مراعاة القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وأخيرا، حدد عدد من الأطراف، منها أكثر من 70 في المئة من البلدان الأقل نموا، "نقص القدرات لدى المجتمعات المحلية" كأحد العقبات المهمة التي تواجه تنفيذ الاتفاقية.

جيم - شكل ومحتوي الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

23- تشمل المادة 6 خيارا يقضي بتعديل *الاستراتيجيات والخطط والبرامج القائمة* لغرض حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وبغض النظر عن هذا الخيار، أعدت معظم الأطراف استراتيجيات وخطط عمل وطنية مميزة للتنوع البيولوجي. وتشمل الإستثناءات: البرازيل، النرويج والسويد التي أعدت طائفة من الصكوك واعتبرت أنها تكوّن جميعها استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي أو ما يعادلها من الصكوك. ويمكن القول بأن هذه تعتبر من أكثر الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية نجاحا إذ أنها تنفذ وتعمم داخل الهياكل المحلية القائمة، وثمة شعور جيد بملكية الصك.

24- دعا مؤتمر الأطراف، في اجتماعه الثاني، الأطراف على أن تحدد أهدافا يمكن قياسها (المقرر 9/3، الفقرة 5)، ودعا الأطراف، في اجتماعه السابع، إلى إعداد غايات وأهداف ضمن الإطار المرن الذي وضع لتقييم التقدم المحرز نحو بلوغ هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 (المقرر 30/7، الفقرتين 14 و 15، والتي تم تحديثها في المقرر 5/8). وبينما تدرج الأطراف كلها تقريبا غايات وأهداف ما في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، أو تبلغ بأنها تعد تلك الأهداف، فإن معظم الأهداف التي أعدت حتى الآن هي أهداف نوعية. ولم يضع إلا بلدانا قليلة أهدافا واضحة وكمّية، وتتعلق معظمها بغطاء الغابات وتغطية المناطق المحمية. وقد أعدت معظم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في تاريخ مبكر لم يتيسر معه إدراج الإشارة إلى هدف التنوع البيولوجي لعام 2010. ولكن حتى بالنسبة للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية البالغ عددها 38 والتي أعدت أو تم تنقيحها منذ عام 2004، أدرجت قلة منها الأهداف المتعلقة بهدف التنوع البيولوجي لعام 2010. وتشمل الأمثلة على ذلك البرازيل، الذي أعد مجموعة شاملة من الأهداف الوطنية تتعلق بالتحديد بإطار عام 2010 والاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات. وكانت كثير من أهداف البرازيل كمية وتتعلق بمناطق أحيائية محددة. وأعدت الجماعة الأوروبية خطة عمل حتى عام 2010، تشمل بعض الأهداف الكمية، ويجري دمج هذه الخطة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في بعض الدول الأعضاء. وحددت أطراف أخرى (مثل جزر ميكرونيزيا وأستراليا) مجموعة من الأهداف للمناطق المحمية. وتشمل "استراتيجية التنوع البيولوجي في إنجلترا" أهدافا كمية تفصيلية لكل واحد من مجالات عملها المختلفة وكذلك مجموعة شاملة من المؤشرات.

25- أدرجت أطراف قليلة (أقل من 10 في المئة من مجموع الأطراف) الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات وأهدافها في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية (انظر أيضا المذكرة التي أعدها الأمين التنفيذي للاجتماع الثاني عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بشأن الاستعراض المتعمق لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات (UNEP/CBD/SBSTTA/12/3)).

26- ولا توجد إشارة إلى نهج النظام الإيكولوجي في معظم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، نظرا لأنه بالرغم من أن مؤتمر الأطراف وافق في اجتماعه الثاني في عام 1995 على أن نهج النظام الإيكولوجي هو الإطار الرئيسي للعمل بموجب الاتفاقية، لم تعتمد الإرشادات المحددة إلا في الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف في عام 2000. وفي الواقع، أشار 12 في المئة فقط من الأطراف في تقاريرها الوطنية الثالثة إلى أن نهج النظام الإيكولوجي يطبق حاليا على نطاق واسع (انظر أيضا المذكرة التي أعدها الأمين التنفيذي للاجتماع الثاني عشر للهيئـــة الفرعية

للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بشأن الاستعراض المتعمق لتطبيق نهج النظام الإيكولوجي (الوثيقة (UNEP/CBD/SBSTTA/12/2)).

27- وبالمثل، وبينما دعا مؤتمر الأطراف، الأطراف إلى دمج الجوانب المتعلقة بكثير من مقرراته في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، فإن هذه الاستراتيجيات والخطط لا تدمج جميع برامج العمل المواضيعية أو القضايا المشتركة بين القطاعات ذات الصلة، وذلك لأن الكثير من هذه الاستراتيجيات والخطط أعدت في وقت سابق. ومع ذلك، تشمل معظم هذه الاستراتيجيات والخطط أنشطة متعلقة بشكل وثيق ببرامج العمل المواضيعية المختلفة عندما تكون برامج العمل هذه ذات أهمية للبلد المعني.

دال - خطط العمل

28- تشمل معظم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي خطة للعمل. وبالنسبة لبعض الأطراف، يتم تحديثها على نحو أكثر انتظاما من الاستراتيجية نفسها.

29- وينبغي أن تركز خطط العمل على القضايا الأساسية مثل السياسات والسياسات الفرعية، والتدابير التشريعية، والقضايا المرتبطة التي يمكن أن تنفذ جدول أعمال التنوع البيولوجي باعتباره كيانا مترابطا. غير أنه وفقا لعمليات التقييم التي أجراها مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة، غالبا ما تكون خطط الأعمال في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي مجرد قوائم بالمشاريع لأغراض المانحين الخارجيين. ويذكر تقرير مرفق البيئة العالمية أن خطة العمل هي أقل الأجزاء وضوحا في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي.

30- وتحدد معظم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية احتياجات التمويل، ولكن قليلا منها يشير إلى موارد تمويل محلية. ووفقا لتقييم مرفق البيئة العالمية لعام 1999، ركز عدد قليل جدا من خطط العمل على تعبئة الموارد المحلية. واقترح التقرير لدى موافقة الحكومة على الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، أن تضمن الهيئة التي أعطت الموافقة "إيجاد آليات عملية للتمويل مثل الصكوك المستندة إلى السوق، كرسوم الانتفاع، والحوافز الضريبية والصناديق الإستئمانية".

هاء - الاتصالات والتثقيف والتوعية العامة

31- بينما تعد أطراف كثيرة أنشطة في مجال الاتصالات والتثقيف والتوعية العامة (CEPA)، ربط عدد صغير جدا استراتيجية CEPA في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي. وتشمل هذه الأطراف إسرائيل، كازاخستان، لاتفيا، لبنان، ناميبيا، بولندا وسوازيلند. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت أطراف كثيرة برامج للتثقيف. فالاستراتيجيات الفعالة لتعزيز التوعية بالتنوع البيولوجي عبر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية تقتصر على أقلية من الأطراف. ولا يبلغ عن الأنشطة المهمة لتعزيز المشاركة العامة لمساندة الاتفاقية سوى ربع الأطراف.

واو - فاعلية الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

32- لا تتاح معلومات كثيرة من الأطراف عن فاعلية الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، بالرغم من إمكانية استنتاج الفاعلية من التقارير عن التنفيذ في الأطراف التي تعد مثل هذه التقارير (انظر الفقرة 44 أدناه). ولاحظت الاستعراضات السابقة للاستراتيجيات وخطط العمل بعض النتائج الإيجابية منها: أن إعداد الاستراتيجيات والخطط زاد من الوعي بشأن أهمية التنوع البيولوجي داخل الحكومات وأيضا بالتزامات البلدان بموجب الاتفاقية. ولكن بعض الاستعراضات لاحظت في العادة أن الاستراتيجيات والخطط لا تعكس العوامل الدافعة الرئيسية لضياع التنوع البيولوجي، ولم تنفذ بفاعلية في الغالب. وترد معالجة لهذه القضايا في القسمين التاليين من الوثيقة الحالية.

ثالثا - استعراض التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف 3-3 (التعميم)

33- ينص الهدف 3-3 من الخطة الاستراتيجية على أن: "يجرى إدماج شواغل التنوع البيولوجي في الخطط والبرامج والسياسات الوطنية ذات الصلة، سواء كانت قطاعية أو مشتركة بين عدة قطاعات".

34- ويعكس ذلك الجزء الثاني من المادة 6 من الاتفاقية ونصها كما يلي: "على كل طرف متعاقد أن يقوم، حسب أوضاعه وقدراته الخاصة، بدمج صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، إلى أقصى حد ممكن وحسب الاقتضاء، في خطط وبرامج وسياسات قطاعية أو تشمل جميع القطاعات".

35- في تقاريرها الوطنية الثالثة، تشير كل الأطراف تقريبا (90 في المئة) إلى أن قضايا التنوع البيولوجي قد أدمجت في بعض القطاعات على الأقل، بينما أبغ بعض الأطراف (36 في المئة) بتعميمها في جميع القطاعات الرئيسية. وأبلغ ثلاث بلدان بأن هذا الدمج قد تحقق في جميع القطاعات. وأشار سبع بلدان فقط إلى عدم حدوث هذا التعميم حتى الآن. غير أن عددا كبيرا من البلدان شدد على أنه بالرغم من أن عملية الدمج ما زالت سارية، فإن الدمج الكامل يستغرق وقتا، وما زال هناك الكثير من الأعمال التي يلزم القيام بها لتحقيق هذا الغرض.

36- في تعليقاتها التفصيلية، حددت البلدان التي قدمت تقاريرها عددا من الوسائل لتعميم التنوع البيولوجي، منها:

(أ) إعداد استراتيجيات ، وخطط وبرامج قطاعية لتحقيق أهداف الاتفاقية. وذكرت قطاعات كثيرة ولا سيما الحراجة، والزراعة، ومصايد الأسماك، والتعدين، والسياحة، والصناعة، والتعليم، والطاقة، وإدارة المياه (بما في ذلك إدارة الأراضي الرطبة)، وإدارة استخدام الأراضي، وتنمية المجتمعات الريفية أو المحلية؛

(ب) دمج قضايا التنوع البيولوجي في تنمية القطاعات المشتركة أو التنمية طويلة الأجل و/أو الاستراتيجيات والخطط البيئية، مثل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، والخطة الوطنية طويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والاستراتيجيات الوطنية لإدارة الموارد الطبيعية، والاستراتيجيات أو الخطط البيئية الوطنية واستراتيجيات أو ورقات الحد من الفقر. فعلى سبيل المثال، تدعو "رؤية بوتسوانا لعام 2016" إلى إتباع نهج للدمج الكامل نحو الحفظ والتنمية، مع توزيع عادل للأصول البيئية والموارد الطبيعية ومنافعها. وتركز الخطة الوطنية للتنمية "ورؤية عام 2030" في ناميبيا على دمج شواغل التنوع البيولوجي في عملية التنمية؛

(ج) وضع تشريعات متخصصة، مثل قوانين التنوع البيولوجي، وقوانين إدارة الموارد المائية، وقانون حفظ الموارد الزراعية وقوانين مصايد الأسماك. وقد تكون الأهداف الثلاثة للاتفاقية متضمنة في هذه القوانين واللوائح كأهداف رئيسية ومبادئ إرشادية. فعلى سبيل المثال، يتطلب قانون إدارة البيئة الوطنية في جنوب أفريقيا إدراج الاعتبارات البيئية، بما فيها شواغل التنوع البيولوجي، في الخطط القطاعية والبرامج والسياسات ذات الصلة وضرورة قيام الإدارات ذات الصلة بإعداد خطط للتنفيذ كل أربع سنوات. وعلاوة على ذلك، يدعو قانون التنوع البيولوجي (لعام 2004) في جنوب أفريقيا إلى وضع إطار وطني للتنوع البيولوجي وسلسلة من الخطط الأحيائية الإقليمية للتشجيع على دمج اعتبارات التنوع البيولوجي في الخطط والبرامج والسياسات القطاعية، ولا سيما في عمليات صنع القرار بالنسبة للتخطيط الإنمائي واستخدام الأراضي على مستوى المقاطعة والمستوى المحلي. ويشمل قانون نوعية البيئة في السويد أهدافا جديدة لنوعية البيئة تتعلق بالتنوع البيولوجي؛

(د) المتطلبات بإدراج الشواغل التي تتعلق بالتنوع البيولوجي عند إجراء عمليات تقييم الأثر البيئي أو الأثر الاستراتيجي. فعلى سبيل المثال، يشترط الأردن إجراء عمليات تقييم الأثر البيئي بالنسبة لجميع المشاريع والبرامج التي قد تؤثر على البيئة والتنوع البيولوجي.

(هـ) دمج التنوع البيولوجي كجزء رئيسي في برامجها لمعالجة القضايا الأخرى ذات الصلة، مثل تدهور التربة وتغير المناخ. وقد أعد بعض البلدان خطط عمل لمعالجة تغير المناخ وأثرة على التنوع البيولوجي. وفي برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر، أدرج بعض البلدان حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام كإجراءات رئيسية لمكافحة التصحر. فعلى سبيل المثال، أعدت أستراليا خطة عمل لمعالجة تغير المناخ والتنوع البيولوجي، وأدرج لبنان مكونات التنوع البيولوجي في برنامج عمله الوطني لمكافحة التصحر؛

(و) إنشاء آليات وأطر مؤسسية عديدة لدفع عمليات الدمج. فعلى سبيل المثال، أنشأت تايلند لجنة وطنية للتنمية المستدامة، برئاسة رئيس الوزراء. وحددت هذه اللجنة المبدأ الرئيسي للتنمية المستدامة وهو دمج حفظ الطبيعة في الإجراءات المتخذة في القطاعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك الحد من الفقر وتنمية المجتمعات المحلية.

37- وقد تم أيضا تعميم التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات وأطر السياسة الإقليمية. فعلى سبيل المثال:

(أ) اشتملت استراتيجية التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي أولوية رئيسية وهي إدارة الموارد الطبيعية درجة أكبر من المسؤولية. وأدخل إصلاح عامي 2003-2004 للسياسة الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي تدابير تتعلق بفصل الدعم عن الإنتاج، بما في ذلك إنشاء نظام واحد لمدفوعات المزارع تظل بموجبه الأراضي الزراعية في حالة بيئية جيدة. وبالإضافة إلى ذلك، تحتوي اللائحة بشأن إطار المياه الصادرة عن الاتحاد الأوروبي على مبادئ للتنمية المستدامة ونهوج الإدارة المتكاملة؛

(ب) وتعالج مبادرة البيئة التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) وخطة عملها عددا من القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مثل الأنواع الغريبة الغازية، والموارد البحرية والساحلية، وحفظ الموارد الطبيعية عبر الحدود، وحفظ الموارد الجينية النباتية واستخدامها المستدام؛

(ج) اعتمدت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (ASEAN) نهجا إقليميا لمعالجة قضية تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، بوضع اتفاق إطاري إقليمي بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع.

38- ويلقي تحليل وثائق تخطيط القطاعات المشتركة أضواء إضافية على مدى التطبيق الفعال للتعميم. فورقات استراتيجيات الحد من الفقر (PRSPs)، والاستراتيجيات الوطنية للأهداف الإنمائية للألفية وما يعادلها من استراتيجيات قد تم تحليلها. وبينما ظهر بعض التقدم في السنوات الأخيرة، ما زال دمج القضايا البيئية في هذه الاستراتيجيات ضعيفا في معظم البلدان، وخصوصا فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. وفي الحالات التي تذكر هذه المصطلحات في الوثائق، يكون ذلك في الغالب مجرد إشارة إلى تدهور التنوع البيولوجي لخدمات النظام الإيكولوجي، ونادرا ما يرتبط ذلك باقتراح سياسة في الخطة. ولا تشمل معظم استراتيجيات التنمية أو استراتيجيات الحد من الفقر إشارات إلى الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وبعضها يتضمن مؤشرات ذات صلة أو بيانات خط الأساس لعملية تتبع التقدم المحرز بالنسبة للقضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

39- ولكن هناك بعض الإستثناءات لما سبق، مع وجود روابط قوية في التحليل بين التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي ورفاه الإنسان والتنمية في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال:

(أ) الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في ناميبيا، التي انتهي إعدادها في يونيو/حزيران 2002، ترتبط صراحة بأهداف التنمية. وكانت تعرف سابقا باسم: "التنوع البيولوجي والتنمية في ناميبيا: الخطة الاستراتيجية لعشرة سنوات في ناميبيا للتنمية المستدامة من خلال حفظ التنوع البيولوجي، 2001-2010"، وكان الهدف منها "حماية النظم الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي والعمليات الإيكولوجية...، مما أدى إلى مساندة أساليب كسب العيش،

والاعتماد على الذات وتحسين نوعية المعيشة للمواطنين". وتقدم في صورة وثيقة تخطيط استراتيجية رئيسية لضمان عملية التنمية، الموضوعة في رؤية عام 2030 وخطط التنمية الخمسية، وتعمل مع قاعدة الموارد الطبيعية وليس ضدها.

(ب) في حالة الاستراتيجية الوطنية للتنمية وتخفيض حدة الفقر في جمهورية تنزانيا المتحدة (MKUKUTA)، تم دمج القضايا البيئية على نحو جيد – بما في ذلك عددا من المسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وتم ذلك نتيجة للعمل النشط الذي قام به مكتب نائب الرئيس وبإشراك تام من وزارة المالية. غير أن الدور الذي لعبته استراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في هذا الصدد لا يبدو واضحا.

40- وبشكل عام، يبدو أن تعميم قضايا التنوع البيولوجي كان محدودا في عمليات تخطيط القطاعات المشتركة وفي استراتيجيات التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر. ويبدو أن هناك نجاحا أكبر في دمج التنوع البيولوجي في بعض القطاعات، وهي الحراجة، والسياحة، و إلى حد ما الزراعة ومصايد الأسماك.

رابعا - استعراض التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف 3-4 (تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي)

41- ينص الهدف 3-4 من الخطة الاستراتيجية على أن: "يجري تنفيذ الأولويات في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بنشاط، كوسيلة لتحقيق التنفيذ الوطني للاتفاقية وكإسهام هام في تحقيق جدول الأعمال العالمي للتنوع البيولوجي".

42- حدد معظم البلدان أولويات لتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي، ولكن قليلا منها أشار في تقاريره الوطنية إلى ما إذا كانت هذه تنفذ بالفعل وإلى أي مدى.

43- قدم بعض البلدان معلومات عن التنفيذ في تقاريره الطوعية:

(أ) لاحظت الصين العمل المكثف والإنجازات الفعالة. وأنشئت هيئة تشريع كبيرة وأعدت خطط العمل.

(ب) أبلغت رواندا عن التقدم في مجالات محددة مثل تحسين إدارة المناطق المحمية والأراضي الرطبة، ووضع بدائل لاستغلال التنوع البيولوجي من خلال التكنولوجيات الزراعية والمواقد التي توفر الطاقة، والسياحة الإيكولوجية.

(ج) أبلغت سانت لوسيا عن تنفيذ مشاريع محددة.

(د) أشارت الجمهورية التشيكية إلى أن الوقت ما زال مبكرا لتقييم تنفيذ استراتيجيتها الوطنية للتنوع البيولوجي لعام 2005.

44- نشر بعض البلدان تقارير شاملة عن التنفيذ. وتعد فنلندا والمملكة المتحدة[4] تقارير منتظمة وتقارير محدثة. وأعدت ألمانيا سابقا (1995، 1996) تقارير عن تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي محليا ومن خلال التعاون الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، أعد الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة تقريرا عن التنفيذ في نيبال، وأعد مرفق البيئة العالمية تقريرا عن الاتحاد الروسي (2003). وبعد العمل مع ست أطراف في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية (ألبانيا، ليتوانيا، ملدوفا، الجمهورية التشيكية، قيرغيزستان ورومانيا، 2002) و خمس أطراف في أمريكا الوسطى (بليز، كوستاريكا، غواتيمالا، هندوراس ونيكاراغوا، 2001)، أعد المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

[4] أو على نحو منفصل من الإدارات المسؤولة: إنجلترا، اسكتلندا، ويلز وايرلندا الشمالية.

(UNEP-WCMC) تقييما عن حالة تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي في هذه البلدان. وأعدت أطراف أخرى تقارير عن التنفيذ، ولكنها لم ترسلها إلى الأمانة بشكل منتظم.

خامسا - استعراض التقدم المحرز نحو بلوغ الهدفين 2-1 و 2-2 (القدرات والموارد المتاحة للتنفيذ)

45- ينص الهدفين 2-1 و 2-2 من الخطة الاستراتيجية، على التوالي على أن: "يصبح لدى جميع الأطراف القدرة الوافية لتنفيذ التدابير ذات الأولوية الواردة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال التنوع البيولوجي"، و "يصبح لدى البلدان النامية الأطراف، ولاسيما أقلها نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها، والأطراف الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، موارد كافية متاحة لتنفيذ الأهداف الثلاثة للاتفاقية".

ألف - ملاحظات عامة بشأن توافر الموارد

46- إن أحد العقبات التي تواجه تنفيذ الاتفاقية التي حددتها الخطة الاستراتيجية، وأكثرها شيوعا، وفقا للتقارير الوطنية الثالثة، تتمثل في "نقص الموارد المالية والبشرية والتقنية"، حيث حدد 43 في المئة من البلدان التي قدمت التقارير هذه العقبة على أنها قيدا "عالي المستوى"، و 85 في المئة على أنها تشكل قيدا "عالي" أو "متوسط المستوى". وبالنسبة لأقل البلدان نموا، فإن الأرقام هي 50 في المئة و 94 في المئة على التوالي. وحددت هذه البلدان أيضا نقص القدرات على إجراء البحوث المناسبة لمساندة الأهداف كأحد القيود المهمة (94 في المئة تعتبرها على مستوى "عالي" أو "مستوى متوسط"). كما يعتبر 81 في المئة من البلدان المقدمة للتقارير "نقص التدابير الاقتصادية الحافزة" من القيود ذات "المستوى العالي" أو" المتوسط". (ترد معلومات إضافية وتحليل للقيود على التنفيذ في الضميمة للمذكرة الحالية (UNEP/CBD/WGRI/2/2/Add.1)). ويتضح من هذه النتيجة وحدها أن الهدف 2-1 من الخطة الاستراتيجية ما زال بعيدا عن التحقيق.

47- وفقا للتقارير الوطنية الثالثة، تعتبر أحكام الاتفاقية التي تشكل أعلى التحديات المالية هي المواد 7 (التحديد والرصد)، 8 (ح) (الأنواع الغريبة الغازية)، 12 (البحث والتدريب) و 8 (الحفظ في الوضع الطبيعي). وحدد 90 في المئة أو أكثر من البلدان المقدمة للتقارير نقص الموارد المالية والبشرية والتقنية كتحديات عالية أو متوسطة أمام تنفيذ هذه المواد والأحكام.

باء - توافر الموارد المالية

48- أشار كل البلدان تقريبا إلى تقديم بعض المساندة المالية أو الحوافز للأنشطة الوطنية التي ترمي إلى تحقيق أهداف الاتفاقية. غير أن الاستثمار العام في حماية البيئة والتخفيف ينخفض في بعض البلدان، ولكنه يتزايد في بلدان أخرى. وفي بعض البلدان، تشكل تخفيضات الميزانية مشكلة خطيرة لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام. وهناك حاجة إلى تعزيز طريقة إعداد الميزانية، فيما يتعلق باحتياجات التنوع البيولوجي، لأن إجراءات الميزانية لا تناسب تقييم التكاليف غير الملموسة. وقد خصصت الحكومات الوطنية والمحلية ميزانيات سنوية كبيرة لحفظ الطبيعة.

49- اعتمد حوالي ثلث البلدان المقدمة للتقارير صفة الإعفاء الضريبي للمنح المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والبعض الآخر يجري حاليا عملية إعداد تدابير الإعفاء الضريبي المناسبة.

50- هناك أمثلة كثيرة على الإسهامات الخاصة والموارد المحققة من تدابير إدرار الإيرادات، ولكن الموارد الناتجة عن ذلك طفيفة عموما على المستوى الوطني أو الدولي. وبدأت بلدان عدة في إدخال آليات مالية إبتكارية مثل نظام المدفوعات لقاء خدمات النظام الإيكولوجي، ولكن لم ينتج عن ذلك عموما إدرار تمويل مستدام.

51- لا يوجد في معظم البلدان عملية لرصد المساندة المالية. وبالمثل، لم يجر سوى خُمس البلدان المقدمة للتقارير استعراضا لمساندة ميزانياتها الوطنية للأنشطة الوطنية للتنوع البيولوجي، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية.

جيم - *المساعدة الإنمائية الدولية المقدمة للتنوع البيولوجي*

52- وفقا لبيانات لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[5]، قدم حوالي 9 بلايين دولار أمريكي من 21 من البلدان المتقدمة والمفوضية الأوروبية، من أجل المساعدات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في الفترة بين 1998 و 2005. وقدم أربع بلدان (اليابان، ألمانيا، هولندا والولايات المتحدة) 70 في المئة من المساعدة الكلية المخصصة للتنوع البيولوجي في هذه الفترة. ومن بين البلدان الأخرى من ضمن البلدان العشر الأوائل في تقديم المساعدة الدانمرك، فرنسا، النرويج، كندا، السويد وسويسرا.

53- يصور الرسم البياني 2 الاتجاهات استنادا إلى البيانات المتاحة من هذه البلدان البالغ عددها 19 للفترة بين 1998 و 2004 بأكملها. وتظهر هذه البيانات أن هناك اتجاها متزايدا للمساعدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي في الفترة من 1998 إلى 2003، ولكنه انخفض بعد ذلك. وبصورة عامة، لا يمكن تحديد اتجاه واضح.

54- بلغت نسبة المساعدة من أجل التنوع البيولوجي من إجمالي المساعدة الإنمائية 1.32 في المئة في عام 2000 وارتفعت إلى 2.94 في المئة في عام 2001. وشهدت الفترة بين 2001 و 2003 أيضا نسبة عالية نسبيا. وبصفة عامة، توضح البيانات أن التنوع البيولوجي يشكل حوالي 2.10 في المئة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية.

الرسم البياني 2 - اتجاهات المساعدة الإجمالية للتنوع البيولوجي في 19 بلدا (1998-2004)

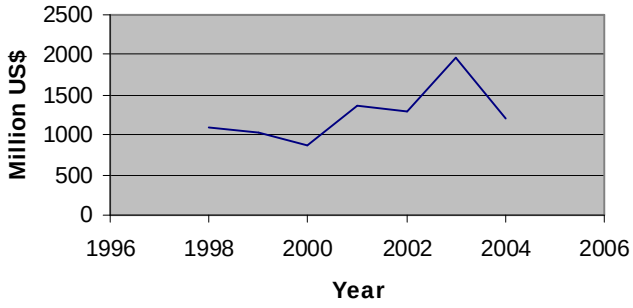

55- وفقا للمعلومات المقدمة في التقارير الوطنية، وفي وثائق الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ووثائق التعاون الإنمائي في البلدان المتقدمة، أخذت جميع البلدان المتقدمة المبلغة في الاعتبار حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في برامج المساعدة الإنمائية الخاصة بها. ومن الممارسات العامة دمج الاعتبارات البيئية في جميع

[5] يستند ذلك إلى البيانات المستخرجة في 1 مارس/آذار 2007، التي تحتوي على معلومات عن التمويل من أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، أسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية. وتسمح علامات ريو بتحديد الأنشطة التي ترمي إلى تحقيق أهداف اتفاقيات ريو الثلاث (اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ)، وقد أدخلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هذه العلامات في عام 1998 كمرحلة تجريبية في الفترة الثلاثية في السنوات من 1998 إلى 2000، واستمرت بعد ذلك. ويمكن الإطلاع على بيانات علامات ريو على العنوان التالي: www.oecd.org/dac/stats/idsonline

جوانب التعاون الإنمائي، ولا سيما إجراء تقييمات الأثر البيئي. غير أنه لا توجد سوى معلومات متناثرة عن التعاون الثنائي في معظم البلدان التي تقلت المساعدة.

56- تقدم المساعدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي من البلدان المتقدمة أساسا من خلال وكالات المساعدة الإنمائية الرسمية، غير أن وكالات حكومية أخرى، مثل وزارات البيئة، تقدم هي الأخرى معونات كبيرة. وقد تطورت برامج المساعدة الإنمائية بسرعة من حيث التركيز الجغرافي والمواضيع، وتقدم مبادرات المساعدة الجديدة في الغالب فرصا لمعالجة شواغل التنوع البيولوجي، مثلا بالتركيز على أن إدارة البيئة تلعب دورا رئيسيا في الحد من الفقر على الأجل الطويل. وظهر التنوع البيولوجي في وثائق سياسات جديدة، مثل عملية فنلندا لاعتماد ورقة استراتيجية عن كيفية مساندة الاتفاقيات البيئية الدولية من خلال التعاون، وميثاق التنمية المستدامة التابع للوكالة الإنمائية الفرنسية، والقضايا ذات الأولوية في ميثاق المساعدة الإنمائية الرسمية في اليابان، واستراتيجية البيئة في التعاون الإنمائي في النرويج، وتقارير الأهداف الإنمائية للألفية في السويد. غير أن اتجاه كثير من المانحين إلى مساندة البرامج أو مساندة الميزانية في البلدان يعني أن المبادرات المتعلقة بالتنوع البيولوجي سيتم تمويلها فقط إذا وضعت لها أوليات في البلدان المتلقية للمساعدة ذاتها.

57- بينما وضع كثير من البلدان المتقدمة برامج تعاونية للتنوع البيولوجي، ووفقا للتقارير الوطنية الثالثة، أعلنت هولندا فقط عن التزام محدد يبلغ 0.1 في المئة من إجمالي الناتج القومي فيها للقضايا ذات الطابع الدولي والمتعلقة بالبيئة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، ويرتبط معظمها بالأهداف في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.

58- تواصل برامج المساعدة التي ترمي إلى تحقيق أهداف التنوع البيولوجي في القيام بدور كبير في تشكيل التعاون المالي الدولي من أجل التنوع البيولوجي، مثل: الصندوق الإستئماني التعاوني لمرفق البيئة العالمية في النمسا، وصندوق الغابات المدارية في فنلندا، ومبادرة خط الاستواء، وبرنامج الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي التابع للمركز الكندي لبحوث التنمية الدولية (IDRC)، والبيئة، والصندوق الإستئماني للسلام والاستقرار، و LIFE التابعة للجماعة الأوروبية، وبرامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة تشكيل هياكل الاقتصاد (PHARE) وبرنامج المساعدة التقنية إلى رابطة الدول المستقلة وجورجيا (TACIS)، وبند الميزانية للبيئة والغابات التابع لهذا البرنامج، والصندوق الإستئماني للتنمية البيئة والاجتماعية المستدامة التابع للبنك الدولي، ومرفق البيئة العالمية الفرنسي، والصندوق الإستئماني البيئي الايرلندي للتعاون الإنمائي متعدد الأطراف لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج السياسة الدولية للتنوع البيولوجي في هولندا، وبرامج أزاهار وأراوكاريا في أسبانيا، والبرنامج الدولي للتنوع البيولوجي في السويد (SwedBio)، والصندوق الإستئماني لمبادرة داروين للأنواع الرائدة التابع لوزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية في المملكة المتحدة، والصندوق العالمي لفرص التنمية المستدامة التابع لوزارة الخارجية في المملكة المتحدة والكومنولث.

59- يعتبر كثير من البلدان المانحة مرفق البيئة العالمية الوسيلة الأساسية لتمويل حفظ التنوع البيولوجي العالمي بموجب الاتفاقية. غير أن منظمات دولية أخرى تشترك في توجيه موارد التمويل إلى التنوع البيولوجي، وخصوصا من خلال المبادرات أو الصناديق الإستئمانية الجديدة. وأكدت بلدان نامية أن مرفق البيئة العالمية كان المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنوع البيولوجي. واقترحت بعض البلدان النامية برامج مساعدة ونظمت مؤتمرات للمانحين. وتشمل الاقتراحات الناشئة الصندوق العربي للبيئة (AEF)، للحصول على أموال لمشاريع البيئة في المنطقة العربية، وصندوق البيئة لدول الخليج الذي سيساعد تمويل أنشطة الحفظ في كل دول الخليج.

دال - نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي

60- أبلغ عدد من الأطراف في تقاريره الوطنية الثالثة، عن بعض النتائج الإيجابية للأنشطة المتخذة لتنفيذ المادة 16 والمقررات المتعلقة بها الصادرة عن مؤتمر الأطراف، بما فيها برنامج العمل المرفق بالمقرر 29/7. وتضمنت هذه ما يلي: تزايد المعرفة والخبرة؛ وتقديم التمويل الإضافي؛ وتسهيل الحصول على التكنولوجيات الجديدة؛ وتخفيض الأثر الضار

على التنوع البيولوجي. وأشارت عدة أطراف إلى أمثلة محددة لحالات الممارسات الجيدة والأنشطة الناجحة في مجال نقل التكنولوجيا والتعاون العلمي والتكنولوجي.

61- ومع ذلك يبدو عموما أن نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي بموجب الاتفاقية كان محدودا للغاية. وأشارت التعليقات في التقارير الوطنية الثالثة من البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد السواء إلى أنه ما زال هناك الكثير من العمل الواجب القيام به على المستويات المحلية والدولية للتنفيذ الفعال للمادة 16 وبرنامج العمل. ولاحظت عدة أطراف أيضا عدم تساوي خطى التقدم في مجال نقل التكنولوجيا في القطاعات المختلفة ومجالات العمل – وكذلك أن أنشطة أكثر تحتاج إلى التنفيذ في مجال نقل التكنولوجيا التي تستخدم موارد جينية. وأشارت أيضا إلى الحاجة إلى إنشاء مواقع وطنية لآلية غرفة تبادل المعلومات.

62- تتضمن العقبات الرئيسية المحددة نقص القدرة البشرية والموارد المالية، بما في ذلك نقص القدرات على مواءمة التكنولوجيا، وعدم وجود التشريعات (بما فيها تشريع بشأن السلامة الأحيائية والحصول على الموارد الجينية). وتشمل العقبات التي حددتها الأطراف أيضا نقص المعلومات والمعارف فيما يتعلق باحتياجات التكنولوجيا، والتكنولوجيات المتاحة، وتقييمات التكنولوجيا، والمستوى الضعيف لنقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة والتعاون التكنولوجي الدولي، وبراءات الاختراع، ومستوى الرسوم الباهظة.

سادسا - استعراض التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف 2-5 (التعاون التقني والتعاون العلمي)

63- ينص الهدف 2-5 من الخطة الاستراتيجية على أن: "يُسهم التعاون التقني والعلمي إسهاماً كبيراً في بناء القدرات".

64- وفقا للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية الثالثة، أحرز تقدم كبير في مجالات تبادل المعلومات (المادة 17) والتعاون التقني والعلمي الدولي، بما في ذلك آلية غرفة تبادل المعلومات (المادة 18).

65- اتخذت جميع البلدان تقريبا تدابير لتسهيل تبادل المعلومات. وأبلغ 12 بلدا عن أقامتها شبكات وطنية. وبفضل خفض العقبات مثل الحواجز التكنولوجية، أسهم ذلك كثيرا في تحسين قدرات بلدان كثيرة على الحصول على المعلومات وتبادلها.

66- تشترك بعض البلدان في شبكات دولية لمعلومات التنوع البيولوجي، مثل المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي (GBIF). وبالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من شبكات المعلومات المتخصصة في مناطق محددة تتعلق بالاتفاقية. وكانت الوكالات التعاونية الثنائية والمنظمات الدولية الأخرى شركاء رئيسيين في مساندة التعاون العلمي والتقني. ومن المنظمات الدولية منظمات أخرى بخلاف منظومة الأمم المتحدة (مثل مرفق البيئة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونسكو، الفاو)، بل أيضا كبار المنظمات الدولية غير الحكومية (مثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، والصندوق العالمي لحفظ الطبيعة (WWF)) والمؤسسات الإقليمية. ومن الناحية الجغرافية، استفادت البلدان ذات التنوع الكبير كثيرا من التعاون الدولي وجذبت فاعلين رئيسيين لتنفيذ المشاريع في مجال الحفظ والاستخدام المستدام.

67- أعد 82 طرفا آليات وطنية لغرفة تبادل المعلومات. واستثمر بعضها مبالغ ضخمة في إنشاء شبكة وطنية شاملة لمعلومات التنوع البيولوجي، التي تشكل الغرفة الوطنية لتبادل المعلومات فيها. وتشمل الأمثلة المبلغ عنها أستراليا، بلجيكا، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوبا، الجماعة الأوروبية، ألمانيا والمكسيك. والجدير بالملاحظة أن نصف هذه البلدان من البلدان النامية، وأنها حققت هذا الهدف عادة بمساندة خارجية محدودة، وأن خبراتها يمكن أن تفيد بلدان أخرى. ومعظم الغرف الوطنية المتبقية لتبادل المعلومات تتكون أساسا من موقع وطني على شبكة الانترنت، وتبذل الجهود لتعزيز

المعلومات المتاحة. ولم ينشئ بعد 88 طرفا من الأطراف البالغ عددها 190 غرفا وطنية لتبادل المعلومات. غير أن 78 من هذه الأطراف (البالغ عددها 160) رشحت نقاط اتصال وطنية لغرفة تبادل المعلومات.

68- تظهر بعض القيود على تبادل المعلومات من التقارير الوطنية الثالثة. ففي كثير من الحالات التي وضعت فيها تدابير لتسهيل تبادل المعلومات، لم يشمل ذلك معلومات محددة في المادة 17، الفقرة (2)، بشأن تبادل نتائج البحوث، والمعلومات المتعلقة ببرامج التدريب، والمعرفة المتخصصة، والمعرفة المحلية والتقليدية، والحصول على التكنولوجيات. وبالمثل، يبدو أن دور آلية غرفة تبادل المعلومات كان ضعيفا في مساندة التعاون العلمي والتقني الدولي: فبالرغم من أن معظم الآليات أبلغت عن مبادرات تعاونية بشأن التنوع البيولوجي، إلا أن حفنة صغيرة من الغرف الوطنية لتبادل المعلومات في البلدان المتقدمة ساعدت بلدان أخرى على الحصول على المعلومات في مجال التعاون العلمي والتقني. وأبلغ 9 بلدان متقدمة فقط عن أنها طورت غرفا لتبادل المعلومات فيها لمساعدة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية عن طريق الحصول على التكنولوجيا وتبادل التكنولوجيا.

69- وبصفة عامة، ليس من الواضح إلى أي مدى استطاعت آلية تبادل المعلومات أن تسهل هذه المبادرات التعاونية الدولية. وقد أخذت عدة عوامل في الاعتبار مثل الاستراتيجيات الوطنية والوعي العالمي بالاتفاقية. وهناك صعوبة أخرى في تقييم الأثر تتعلق بحقيقة أن الأمانة تتسلم ردودا محدودة جدا بشأن التنفيذ. وسيكون لمثل هذه التعليقات قيمة عالية وخصوصا إذا أمكن الربط بين المقررات والتنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، ومع توافر موارد المعلومات الحالية بشأن التنوع البيولوجي، يتمثل التحدي الجديد في الحصول على أكثر المعلومات صلة بعملية صنع القرار.

المرفق

حالة إعداد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أو الصكوك المعادلة

أ) الأطراف التي راجعت استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي

(تشير البيانات إلى الانتهاء من إعداد كل استراتيجية وخطة عمل وطنية)

1 النمسا (1998، 2005)
2 بوتان (1997، 2002)
3 فنلندا (1997، 2006)
4 اندونيسيا (1993، 2003)
5 اليابان (1995، 2002) وتعد حاليا المراجعة الثانية
6 المغرب (2002، 2004)
7 هولندا (1995، 2001)
8 الفلبين (1997، 2002)
9 السويد (1995، 2006)
10 تايلند (1997، 2002)
11 المملكة المتحدة (1994، 2006)

ب) الأطراف التي ما زالت استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي قيد المراجعة

(تشير البيانات إلى كل استراتيجية وخطة عمل وطنية قائمة)

1 أستراليا (1996)
2 جزر البهاما (1999)
3 الصين (1993)
4 كوبا (1997)
5 استونيا (1999)
6 الجماعة الأوروبية (1998)
7 الهند (1999)
8 لبنان (1998)
9 رومانيا (1996)
10 أسبانيا (1999) * الاستراتيجية فقط
11 تونس (1998)

ج) الأطراف التي انتهت من إعداد استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي

(تشير البيانات إلى الانتهاء من إعداد كل استراتيجية وخطة عمل وطنية)

1 ألبانيا (1996)
2 الجزائر (2005)
3 أنغولا (2006)
4 أرمينيا (1999)
5 اذربيجان (2004)
6 بربادوس (2002)
7 بيلاروس (1997)
8 بليز (1998)
9 بلجيكا (2007)
10 بنن (2002)
11 بوليفيا (2001)
12 بتسوانا (2005)
13 البرازيل (2002)
14 بوركينا فاصو (1998)
15 بلغاريا (2000) * خطة العمل فقط
16 بوروندي (2000)
17 كمبوديا (2002)
18 الكاميرون (1999)
19 كندا (1996)
20 الرأس الأخضر (1999)
21 جمهورية أفريقيا الوسطى (2000)
22 تشاد (1999)
23 شيلي (2003)
24 جزر القمر (2000)
25 الكونغو (2001)
26 كوستاريكا (1999)
27 كوت ديفوار (2002) * الاستراتيجية فقط
28 كرواتيا (1999)
29 الجمهورية التشيكية (2005)
30 جمهورية الكونغو الديمقراطية (1999)
31 جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (1998)
32 الدانمرك (1996)
33 جيبوتي (2001)
34 دومينيكا (2000)
35 اكوادور (2001)
36 مصر (1998)
37 السلفادور (1999)
38 اريتريا (2000)
39 اثيوبيا (2006)
40 فيجي (1997)
41 فرنسا (2004) * الاستراتيجية فقط
42 غابون (1999)
43 غامبيا (1999)
44 جورجيا (2005)

45 غانا (2002) * الاستراتيجية فقط
46 غرينادا (2000)
47 غواتيمالا (1999)
48 غينيا (2001)
49 غينيا بيساو (2006)
50 غيانا (1999)
51 هندوراس (2001)
52 هنغاريا (2004)
53 ايران (2006)
54 ايرلندا (2002)
55 جامايكا (2003)
56 الأردن (2001)
57 كازاخستان (1999)
58 كينيا (1999)
59 قيرغيزستان (1998)
60 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (2004)
61 لاتفيا (2000)
62 ليسوتو (2004)
63 ليبريا (2003)
64 ليتوانيا (1996)
65 مدغشقر (2000)
66 ملاوي (2006)
67 ماليزيا (1998)
68 ملديف (2002)
69 مالي (2001)
70 جزر مارشال (2000)
71 موريتانيا (1999)
72 المكسيك (2000)
73 ولايات ميكرونيزيا الموحدة (2002)
74 منغوليا (1996)
75 موزامبيق (2001)
76 ناميبيا (2002)
77 نيبال (2002)
78 نيوزيلندا (2000)
79 نيكاراغوا (2001)
80 النيجر (1998)
81 نيجيريا (2006)
82 نيوي (2001)
83 النرويج (2001)
84 عمان (2001)
85 باكستان (1999)
86 بنما (2000)
87 باراغواي (2003)
88 بيرو (2001)
89 بولندا (2003)
90 البرتغال (2001)
91 قطر (2004)
92 جمهورية كوريا (1997)
93 جمهورية مولدوفا (2000)
94 الاتحاد الروسي (2001)
95 راوندا (2003)
96 سانت لوسيا (2000)
97 ساموا (2001)
98 سان تومي وبرينسيبي (2005)
99 السنغال (1998)
100 سيشيل (1997)
101 سيراليون (2003)
102 سلوفاكيا (1998)
103 سلوفينيا (2001)
104 سري لانكا (1998)
105 السودان (2000)
106 سورينام (2006) * الاستراتيجية فقط
107 سوازيلند (2001)
108 سويسرا (2006)
109 الجمهورية العربية السورية (2002)
110 طاجيكستان (2003)
111 جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة (2005)
112 ترينيداد وتوباغو (2001)
113 تركمانستان (2002)
114 أوغندا (2002)
115 أوكرانيا (1998) * الاستراتيجية فقط
116 جمهورية تنزانيا المتحدة (2004)
117 أوروغواي (1999)
118 أوزبكستان (1998)
119 فنزويلا (2001)
112 فيتنام (1994)
121 فانواتو (1999)
122 اليمن (2005)
123 جنوب أفريقيا (2005)
124 زامبيا (2003)
125 زمبابوي (2000)

د) الأطراف التي ما زالت أول استراتيجياتها وخطط عملها وطنية للتنوع البيولوجي قيد الإعداد

1 أنتيغوا وبربودا
2 الأرجنتين
3 بنغلاديش

4 البوسنة والهرسك
5 كولومبيا
6 الجمهورية الدومينيكية
7 ألمانيا
8 اليونان
9 أيسلندا
10 ايطاليا
11 إسرائيل
12 كيريباس
13 مالطا
14 موريشيوس
15 موناكو
16 ميانمار
17 سانت فنسنت وجزر غرينادين
18 المملكة العربية السعودية
19 جزر سليمان
20 صربيا
21 سنغافورة
22 توغو
23 تركيا
24 توفالو

هـ) الأطراف التي لا توجد معلومات عن حالة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية فيها

1 أفغانستان
2 البحرين
3 جزر كوك
4 قبرص
5 غينيا الاستوائية
6 هايتي
7 الكويت
8 الجماهيرية العربية الليبية
9 ليختنشتاين
10 لكسمبورغ
11 جمهورية الجبل الأسود
12 ناورو
13 بالاو
14 بابوا غينيا الجديدة
15 سانت كيتس ونيفس
16 سان مارينو
17 تيمور - ليشتي
18 تونغا
19 الإمارات العربية المتحدة

- - - - -